

الفصل الثالث

تنفيذ القبض

يقتضى دراسة تنفيذ القبض التعرض لموضوع اجراءات القبض وكذلك المختصين بتنفيذ القبض، وسوف نعالج ذلك فى البنود التالية

الفصل الاول

تعريف القبض

والتفرقة بينه وبين ما يختلط به من اجراءات

تعريف القبض

القبض على شخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة، وهو اجراء من اجراءات التحقيق يراد به حرمان الشخص من حرية التجول ولو لفترة يسيرة، ووضعه تحت تصرف سلطة الاستدلالات والتحقيقات حتى يتضح مدى لزوم حبسه احتياطيا أو الإفراج عنه.

والأصل المقرر بمقتضى المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه الا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا، ولكن المادة ١٢٦ من القانون المذكور والتي يسرى حكمها بالنسبة لما تباشره النيابة العامة من تحقيق تجيز لسلطة التحقيق فى جميع المواد أن تصدر حسب الأحوال أمرا بحضور المتهم أو بالقبض عليه واحضاره، كما توجب المادة ١٢٧ من ذات القانون أن يشتمل كل أمر بالقبض صادر من سلطة التحقيق على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل اقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر وامضاء من أصدره والختم الرسمى، ومفاد ذلك أن الطلب الموجه إلى الشرطة من النيابة العامة للبحث والتحرى عن الجانى غير المعروف وضبطه - مثلا - لا يعد من صحيح القانون أمرا بالقبض، ذلك لأن نص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية جاء صريحا فى وجوب تحديد شخص المتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه قانونا

كما أن المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم الا فى حالات التلبس بالجرائم، فلا يجوز لمأمورى الضبط القضائى من غير النيابة العامة القبض الا فى احوال التلبس - وذلك ما سوف يأتى بيانه .